

التقرير السنوي 2008

حصيلة منجزات وزارة تحديث القطاعات العامة برسم سنة 2008



الفهرس

3	تقديم.....
4	الأوراش الكبرى لمخطط تحديث الإدارة المغربية.....
5	I / تثمين الموارد البشرية والرفع من قدراتها :.....
5	1- تطوير المنظومة القانونية :.....
5	أ - المراسيم التنظيمية :.....
6	ب - تحديث منظومة الأجور :.....
15	2 - الإجراءات التدبيرية :.....
15	أ - في مجال المراقبة :.....
16	ب - في مجال المنازعات :.....
16	ج - في مجال مرصد المناصب العمومية.....
18	د - في مجال مراقبة التعيين في المناصب العليا :.....
18	هـ - في مجال الشؤون الاجتماعية والاحتياط الاجتماعي :.....
18	3 - إعداد وتفعيل الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات :.....
20	4 - التكوين المستمر :.....
20	II / دعم سياسة القرب واللاتمركز الإداري :.....
22	III / دعم التواصل والشفافية في علاقة الإدارة بالمواطن :.....
22	1 - دعم الإدارة الإلكترونية :.....
22	أ - إنجاز المرجع المشترك لتدبير الموارد البشرية للدولة (Référentiel Commun de la GRH) :.....
23	ب - مركز الاتصال والمراسلات الإلكترونية :.....
24	ج - الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية «امتياز 2008» :.....
27	د - بوابة الإدارة www.service-public.ma :.....
28	هـ - خرائطية استعمال تقنيات المعلومات والتواصل بالقطاعات العامة :.....
29	و - الدورة الرابعة للمنتدى السنوي للإدارة الإلكترونية - 2008 :.....
29	2 - تبسيط المساطر الإدارية :.....
30	3 - دعم الأخلاقيات بالمرفق العام :.....
30	أ - أهداف برنامج محاربة الرشوة :.....
31	ب - المنجزات :.....
31	4 - استطلاع رأي المتعاملين مع الإدارة عن جودة الخدمات المقدمة لهم :.....
32	أ - أهداف الدراسة:.....
32	ب - مراحل الدراسة:.....
33	ج - الوضعية الراهنة:.....
34	آليات الدعم والمواكبة.....
34	1 - شبكة مديري الموارد البشرية :.....
35	2 - مساهمة صندوق تحديث الإدارة :.....
37	3 - التعاون الدولي :.....
37	أ - التعاون الثنائي:.....
38	ب - التعاون المتعدد الأطراف:.....



تقديم

في إطار المهام الموكولة لوزارة تحديث القطاعات العامة والمتمثلة بالخصوص في الإعداد والسهر على تنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة، قامت هذه الوزارة خلال سنة 2008 بإنجاز وتحقيق مجموعة من المشاريع التي تهدف بالأساس إلى تطوير وتحديث الإدارة المغربية سواء فيما يتعلق بتطوير المنظومة القانونية الخاصة بمجموع موظفي الدولة أو فيما يتعلق بآليات اشتغالها .

وتأتي منجزات هذه السنة لتكمل وتعزز ما تم تحقيقه خلال السنوات السابقة وذلك استنادا على التوجيهات الملكية السامية في هذا المجال وكذلك على التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان بمجلسه يوم الأربعاء 24 أكتوبر 2007 والذي أكد خلاله عزيم الحكومة على " مواصلة إصلاحاتها للمرفق العمومي على المستويين المركزي والترابي؛ وذلك بإقرار كافة التدابير التي من شأنها تبسيط المساطر الإدارية وتجميعها، . . . وستعمل الحكومة على استكمال مخطط الإدارة الإلكترونية . . . وستحرص الحكومة على إقامة وتفعيل آليات عملية دائمة وصارمة . . . لتطوير وترشيد أساليب التدبير، . . . وتطوير المفتشيات العامة للوزارات . . . كما أن الحكومة عازمة على أن يشمل التحديث مراجعة الأنظمة الأساسية للموظفين في أفق تبسيطها، ومراجعة منظومة الأجور وتطوير برامج التكوين المستمر للموارد البشرية بهدف التحفيز والتأهيل وضمان الجودة في الأداء واتخاذ القرار، ثم تفعيل عملية إعادة انتشار الموظفين .



الأوراش الكبرى لمخطط تحديث الإدارة المغربية

مرغم كل الجهود المبذولة بهدف تمكين بلادنا من إدارة حديثة ومواطنة، إلا أن هذه الأخيرة ما زالت تعاني من مجموعة من الاختلالات والصعوبات التي تحد من فعاليتها ومن فعالية البرامج الحكومية المسطرة لأجل تطويرها.

ولكي يتسنى تحقيق هذه الغاية النبيلة المتمثلة بصفة عامة في الارتقاء بالإدارة المغربية وتحديثها وتطوير آليات اشتغالها مما يجعلها مواكبة للعصر المتغير والمتجدد الذي نعيشه، تعمل وزارة تحديث القطاعات العامة جاهدة على المضي قدماً لأجل تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال وذلك عبر مرافعات أساسية والمتمثلة في:

- تامين الموارد البشرية والرفع من قدراتها،
- دعم سياسة القرب والالتزام الإداري،
- تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين.

إدارة حديثة لخدمة المواطن والمقاولة ومؤهلة لمواكبة التغيير

تأمين علاقة الإدارة
بالمترفقين

دعم سياسة القرب والالتزام
الإداري

تأمين الموارد البشرية والرفع
من قدراتها



/ /

1- تطوير المنظومة القانونية :

- :

قامت الوزارة في هذا الصدد بإصدار المراسيم التالية :

- مرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 أكتوبر 2008 بشأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب

الدولة ونواب كتاب الدولة. ويهدف إلى توسيع تفويض الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة والموظفين التابعين لهم سواء على المستوى المركزي أو على المستوى اللامركزي.

- مرسوم رقم 2.08.373 الصادر في 9 يوليو 2008 يقضي بإحلال تسمية "مساعد تقني" محل تسمية "عون

عمومي الواردة في المرسوم الملكي رقم 682.67 الصادر في 13 أكتوبر 1967 بشأن النظام الأساسي الخاص بسلك الأعوان العموميين وبتحديد بصفة استثنائية كيفية ترقيةهم في الدرجة بالاختيار. ويهدف المشروع إلى تمكين الأعوان العموميين العاملين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية المتوفرين إلى غاية 31 ديسمبر 2002 على الشروط النظامية من الاستفادة من الترقية بعد التقييد في جدول الترقى بغض النظر عن شرط التخصصات المهنية المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم 682.67 بتاريخ 13 أكتوبر 1967 بشأن النظام الأساسي الخاص بسلك الأعوان العموميين.

- مرسوم رقم 2.08.71 الصادر في 9 يوليو 2008 يتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي هيئة كتابة

الضبط، ويهدف إلى إحداث نظام أساسي خاص بموظفي هيئة كتابة الضبط تتضمن إطار كتاب الضبط وإطار المحررين القضائيين وإطار المفتشين القضائيين.

- مرسوم رقم 2.08.70 الصادر في 9 يوليو 2008 بشأن النظام الأساسي الخاص بمفتشي الشغل، والذي

يهدف إلى اعتماد نظام أساسي جديد لهيئة مفتشي الشغل.



- مرسوم رقم 2.08.12 الصادر في 30 أكتوبر 2008 بتغيير المرسمين رقم 2.96.793 ورمق 2.96.804 بتاريخ 19 فبراير 1997 في شأن النظامين الأساسيين الخاصين بهيئتي الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي ومؤسسات تكوين الأطر العليا .

- مرسوم رقم 2.71.172 صادر بتاريخ 9 يوليو 2008 في شأن إدماج بعض الأعوان العموميين والكتاب في إطار الفرسان ، ويهدف المرسوم إلى إدماج بعض الأعوان العموميين والكتاب في إطار الفرسان المحدث بموجب المرسوم رقم 2.93.844 الصادر في 16 يونيو 1994 في شأن النظام الأساسي الخاص بالموظفين التقنيين والعلميين العاملين بالمياه والغابات .

- مرسوم رقم 2.08.599 الصادر في 7 نوفمبر 2008 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ، ويهدف إلى إحداث نظام أساسي جديد خاص بموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون .

- مرسوم رقم 2.08.340 الصادر في 9 يوليو 2008 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.403 الصادر في 2 ديسمبر 2005 بتحديد شروط ترقّي موظفي الدولة في الدرجة أو الإطار، ويهدف إلى رفع نسبة الكوطة إلى 25 في المئة بدل 22 في المئة ابتداء من 2008 .

:

فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأجور فإن الدراسة التي هي قيد الإنجاز تهدف إلى وضع تصور حديث لمنظومة أجور متناسقة ومجددة، وموجهة بإطار مرجعي معد سلفا، يراعي متطلبات الإنصاف والشفافية والتحكم في كتلة الأجور، ويرتكز على مكافأة الجهود المبذولة فعليا وعلى درجة تعقد الوظيف، موضع التنفيذ .



وفي هذا السياق، صادقت لجنة الإشراف والتنسيق التي ترأسها وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة تحديث القطاعات العامة، وعضوية مديري بعض الوزارات خلال اجتماعها المنعقد شهر شتنبر 2008، على أرضية العمل المقترحة من طرف مكتب الدراسات الدولي المكلف بالعملية، حيث أعطت الانطلاقة للمرحلة الأولى لها خلال شهر نونبر 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن مكتب الدراسات قد انتهى من إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة التي تم عرض خلاصاتها، وتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة. أما فيما يتعلق بالمراسيم التي تم إصدارها خلال سنة 2008 والتي تهدف إلى الرفع من قيمة التعويضات، فهي كالآتي:

- مرسوم رقم 2.08.08 صادر في 19 ذي الحجة 1429 (18 ديسمبر 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.02.858 صادر في 8 ذي الحجة 1423 (10 فبراير 2003) بشأن التعويضات المخولة لأطر الإدارة التربوية المكلفين بمهام تسيير مؤسسات التربية والتعليم العمومي؛
- المرسوم رقم 2.08.11 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) يتعلق بالتعويضات المخولة للأساتذة المتقاضين تعويضات عن الدروس بالتعليم العالي؛
- مرسوم رقم 2.08.72 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) يتعلق بالإعانات الممنوحة لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط؛
- مرسوم رقم 2.08.177 صادر في 28 رمضان 1429 (29 سبتمبر 2008) بتطبيق مقتضيات الكتاب الثالث من القانون رقم 65.00 المتعلق بنظام المساعدة الطبية؛
- المرسوم رقم 2.08.70 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بشأن منح هيئة تفتيش الشغل تعويضاً عن المجولات؛



- مرسوم رقم 2.08.50 صادر في 6 رجب 1429 (10 يوليوز 2008) بتتيم المرسوم رقم 2.56.680 الصادر في 24 من ذي الحجة 1375 (2 أغسطس 1956) بتحديد نظام أجور وتغذية ومصاريف تنقل العسكريين بالقوات المسلحة الملكية المتقاضين أجره تصاعدي خاصة وكذا قواعد الإدارة والمحاسبة المتعلقة بذلك؛

- مرسوم رقم 2.08.51 صادر في 6 رجب 1429 (10 يوليوز 2008) بتغيير الظهير الشريف رقم 1.57.015 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1376 (15 يناير 1957) بتحديد مرتبات العسكريين المتقاضين أجره شهريه التابعين للقوات المسلحة الملكية؛

- المرسوم رقم 2.08.341 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.77.68 الصادر في 12 صفر 1397 (2 فبراير 1977) بإحداث تعويض عن التدرج الإداري لفائدة موظفي وأطر الإدارة المركزية والموظفين المشتركين بالإدارات العامة وموظفي الأطر الخاصة ببعض الوزارات؛

- المرسوم رقم 2.08.342 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.76.431 الصادر في 8 شعبان 1396 (5 أغسطس 1976) بمنح بعض التعويضات لرجال القوات المساعدة؛

- المرسوم رقم 2.08.343 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.03.329 الصادر في 29 من ربيع الآخر 1424 (30 يونيو 2003) يتعلق بنظام التعويضات الممنوحة للموظفين التابعين للأطر الخاصة بالمدرية العامة للأمن الوطني؛

- المرسوم رقم 2.08.344 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.99.1266 الصادر في 6 صفر 1421 (10 ماي 2000) بمثابة النظام الأساسي الخاص بالهيئة الوطنية للوقاية المدنية؛



- المرسوم رقم 2.08.345 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.02.855 الصادر في 8 ذي الحجة 1423 (10 فبراير 2003) بشأن تحديد نظام التعويضات المخولة للموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية؛

- المرسوم رقم 2.08.346 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.89.565 الصادر في 30 من شوال 1410 (25 ماي 1990) بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة المكونين المشتركة بين الوزارات لمؤسسات التكوين المهني؛

- المرسوم رقم 2.08.347 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.90.922 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الشؤون الثقافية؛

- المرسوم رقم 2.08.348 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.04.560 الصادر في 7 ذي الحجة 1425 (18 يناير 2005) بتحديد نظام التعويضات الخاص بهيئة موظفي محاكم المملكة؛

- المرسوم رقم 2.08.349 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.76.231 الصادر في 28 من جمادى الأولى 1396 (28 ماي 1976) بمنح بعض التعويضات والمنافع للموظفين التابعين للأطر الخاصة بمديرية إدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- المرسوم رقم 2.08.350 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.04.75 الصادر في 14 من ربيع الأول 1425 (04 ماي 2004) بتحديد نظام التعويضات الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات؛



- المرسوم رقم 2.08.351 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.06.620 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13 أبريل 2007) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المرضين بوزارة الصحة؛

- المرسوم رقم 2.08.352 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير وتتميم الملحق رقم 2 بالقانون رقم 32.89 بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة مجلس النواب؛

- مرسوم رقم 2.08.353 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير وتتميم الملحق رقم 2 بالقانون رقم 32.98 بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة مجلس المستشارين؛

- مرسوم رقم 2.08.399 صادر في 5 رجب 1429 (9 يوليوز 2008) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.58.1381 الصادر في 15 من جمادى الأولى 1378 (27 نوفمبر 1958) بتحديد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين والعسكريين ومستخدمي الدولة والبلديات والمؤسسات العامة؛

- مرسوم رقم 2.08.370 صادر في 30 شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) بإحداث تعويض لأساتذة التعليم الابتدائي والمفتشين التربويين للتعليم الابتدائي المكلفين بتصحيح الاختبارات الكتابية لامتحانات نيل شهادة الدروس الابتدائية؛

- مرسوم رقم 2.07.980 صادر في 28 محرم 1429 (6 فبراير 2008) يتم بموجبه المرسوم رقم 2.65.046 بتاريخ 6 محرم 1385 (7 ماي 1965) بشأن وضعية الملحقين العسكريين ومساعدتهم والعسكريين الآخرين المعينين للعمل لديهم؛

- مرسوم رقم 2.08.574 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.77.68 بتاريخ 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) بإحداث تعويض عن التدرج الإداري لفائدة موظفي وأطر الإدارة المركزية والموظفين المشتركين بالإدارات العامة وموظفي الأطر الخاصة ببعض الوزارات؛



- مرسوم رقم 2.08.577 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.04.761 بتاريخ 10 ذي القعدة 1425 (23 ديسمبر 2004) بتحديد نظام التعويضات الخاص ببعض موظفي الإدارات العمومية؛

- مرسوم رقم 2.08.584 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.89.565 بتاريخ 30 من شوال 1410 (25 ماي 1990) بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة المكونين المشتركة بين الوزارات للمؤسسات التكوينية المهني؛

- مرسوم رقم 2.08.588 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.82.668 بتاريخ 17 من ربيع الآخر 1405 (9 يناير 1985) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين المشتركة بين الوزارات؛

- مرسوم رقم 2.08.592 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.99.651 بتاريخ 25 من جمادى الآخرة 1420 (6 أكتوبر 1999) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأطباء والصيدالة وجراحي الأسنان المشتركة بين الوزارات؛

- مرسوم رقم 2.08.595 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.04.75 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1425 (4 ماي 2004) بتحديد نظام التعويضات الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات؛

- مرسوم رقم 2.08.596 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.00.279 بتاريخ 2 من ربيع الآخر 1421 (5 يوليو 2000) بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأطباء البياطرة المشتركة بين الوزارات؛



- مرسوم رقم 2.08.590 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.75.175 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1395 (8 أبريل 1975) بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة من الدرجة الأولى والثانية والثالثة؛

- مرسوم رقم 2.08.591 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.96.914 بتاريخ 20 من رمضان 1417 (29 يناير 1997) بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة من الدرجة الاستثنائية؛

- مرسوم رقم 2.08.597 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.08.71 بتاريخ 5 من رجب 1429 (9 يوليو 2008) بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي هيئة كتابة الضبط؛

- مرسوم رقم 2.08.585 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.94.100 بتاريخ 6 من محرم 1415 (16 يونيو 1994) في شأن النظام الأساسي الخاص بالمتفشية العامة للإدارة الترابية؛

- مرسوم رقم 2.08.583 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.76.431 الصادر في 8 شعبان 1396 (5 أغسطس 1976) بمنح بعض التعويضات لرجال القوات المساعدة؛

- مرسوم رقم 2.08.594 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.99.1266 بتاريخ 6 من صفر 1421 (10 ماي 2000) بمثابة النظام الأساسي الخاص بالهيئة الوطنية للوقاية المدنية؛

- مرسوم رقم 2.08.578 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.97.1039 بتاريخ 27 من رمضان 1418 (26 يناير 1998) بإحداث هيئة للمستشارين القانونيين للإدارات لدى الأمانة العامة للحكومة؛



- مرسوم رقم 2.08.586 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.93.807 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة التفتيش العام للمالية؛

- مرسوم رقم 2.08.587 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.06.620 الصادر في 24 من ربيع الأول 1428 (13 أبريل 2007) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المرضين بوزارة الصحة؛

- مرسوم رقم 2.08.576 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.90.471 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1411 (25 ديسمبر 1990) بمنح أجرة تكميلية للمدرسين الباحثين في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان؛

- مرسوم رقم 2.08.582 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.96.804 الصادر في 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا؛

- مرسوم رقم 2.08.593 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.02.855 بتاريخ 8 ذي الحجة 1423 (10 فبراير 2003) بشأن تحديد نظام التعويضات المخولة للموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية؛

- مرسوم رقم 2.08.598 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.96.793 الصادر في 11 من شوال 1417 (19 فبراير 1997) في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي؛



- مرسوم رقم 2.08.575 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.90.922 بتاريخ 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي ووزارة الشؤون الثقافية؛

- مرسوم رقم 2.08.579 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير وتميم الملحق رقم 2 بالقانون رقم 32.98 بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة مجلس المستشارين؛

- مرسوم رقم 2.08.580 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير وتميم الملحق رقم 2 بالقانون رقم 32.89 بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة مجلس النواب؛

- مرسوم رقم 2.08.589 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.02.526 الصادر في 28 من ربيع الأول 1403 (13 يناير 1983) بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة لفضة المجلس الأعلى للحسابات؛

- مرسوم رقم 2.08.581 صادر في 24 من محرم 1430 (21 يناير 2009) بتغيير المرسوم رقم 2.03.329 الصادر في 29 من ربيع الآخر 1424 (30 يونيو 2003) يتعلق بنظام التعويضات الممنوحة للموظفين التابعين للأطر الخاصة بالمديرية العامة للأمن الوطني؛

- مرسوم رقم 2.07.935 بتاريخ 18 ربيع الأول 1429 (26 مارس 2008) بتغيير المرسوم رقم 2.01.93 الصادر في 29 من ربيع الأول 1422 (22 يونيو 2001) بتطبيق أحكام القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة.



2 - الإجراءات التدييرية :

- :

- الإلحاق :

مراقبة وتأشير 1020 قرارا بإلحاق وتجديد وإنهاء إلحاق الموظفين لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والبرلمان بغرفتيه والمؤسسات العمومية .

- إدماج الموظفين الملحقين :

مراقبة وتأشير 350 جدولا ومحضرا بإدماج الموظفين الملحقين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية وتمت مكاتبة الإدارات العمومية والجماعات المحلية بخصوص 86 ملفا آخر.

- التوظيف بموجب عقد خاضع للقانون العام :

مراقبة وتأشير 450 عقدا وملحق عقد بتوظيف الأعدان المتعاقدين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية وبتحسين وضعيتهم الإدارية .

- الترقية في الدرجة بالاختيار أو بعد مناقشة رسالة :

مراقبة وتأشير 1468 قرارا بترقية الموظفين المرتين خارج السلم والأطر المماثلة له ، تطبيقا للمقتضيات النظامية الجاري بها العمل .

- توظيف المرشحين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية :

مراقبة وتوقيع 12 لوائح بتوظيف المرشحين المغاربة المنحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك تطبيقا لمنشور السيد الوزير الأول رقم 14 وع المؤرخ في فاتح أبريل 1974 .

- استثمارات مراقبة التوظيف :

تمت مراقبة وتوقيع 7086 استثمارا بتوظيف المرشحين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات

العامة .



كما تم تقييد 160 موظفاً وعاوناً تابعين للإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العامة بالسجل المركزي التأديبي .

لقد تم خلال هذه السنة دراسة 260 قضية تهم المذكرات الجوابية المرفوعة إلى المحاكم الإدارية للمملكة ومحاكم الاستئناف الإدارية والمجلس الأعلى (الغرفة الإدارية) وكذا توجيه المقالات الاقتتاحتية للدعوى المرفوعة ضد الإدارات العمومية المعنية والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وذلك بتنسيق مع الوكيل القضائي للمملكة والإدارات المعنية وتقديم التوضيحات القانونية لمختلف الإدارات العمومية من أجل تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية النهائية الصادرة لفائدة الموظفين والاعوان العاملين بالإدارات المذكورة .

كما تمت دراسة عدد من الشكايات ومردت على الوزارة من طرف موظفي واعوان الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، تم الرد على البعض منها في حين تمت إحالة البعض منها للاختصاص على الإدارات المعنية .

- تزويد البوابة الالكترونية emploi-public.ma بطائق تقنية ومراجعة بعض النصوص القانونية والتنظيمية؛
- المشاركة في مراجعة نماذج قرارات تدير الموارد البشرية المقترحة من طرف وزارة المالية؛
- إعداد مشروع مرسوم بسن نظام عام للمباريات وامتحانات الكفاءة المهنية؛
- إعداد مشروع منشور حول ضبط مسطرة العقوبات التأديبية؛
- المشاركة في إعداد دليل حول شروط الولوج والترقي داخل الرتب والدرجات في الوظيفة العمومية، مع الإشارة إلى الأمر رقم الاستدلالية المطابقة لها، وسيتم وضع هذه المعلومات قريباً ضمن البوابة الالكترونية المذكورة؛



- إعداد برنامج معلوماتي يساعد على تدوين هذه المعلومات وتحيينها ؛
- الإجابة عن الأسئلة التي ترد على البوابة المشار إليها أعلاه المتعلقة بالوظيفة العمومية ؛
- البت في الطلبات والأسئلة التي ترد على قسم مرصد المناصب العمومية ذات الصلة بالمناصب العمومية ؛
- إعداد التقرير النهائي للحصيلة الاجتماعية لموظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية برسم سنة 2006
- إنجائر الأشغال المتعلقة بتنفيذ برنامج مؤسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية ؛
- المشاركة التقنية في إنجائر البوابة الإلكترونية وكذلك المساهمة في تطوير وتحيين التطبيقات والخدمات الموجودة داخل هذه البوابة:
 - خدمة المباريات والامتحانات
 - خدمة مماثلة حساب الأجر
 - خدمة مماثلة حساب المعاش
- الإجابة عن الأسئلة ذات الطابع التقني المتعلقة ببوابة الوظيفة العمومية وكذلك الأسئلة المتعلقة بالخدمات والتطبيقات الموجودة داخل البوابة ؛
- المشاركة في إعداد دليل حول شروط الولوج والترقي داخل الرتب والدرجات في الوظيفة العمومية،
- إعداد برنامج معلوماتي يساعد على تدوين هذه المعلومات وتحيينها ؛
- إعداد وترأس اجتماعات اللجنة المكلفة بالتتبع التقني لظاهرة التغيب عن العمل بصفة غير مشروعة وتقومها، حيث عقدت هذه اللجنة اجتماعات دورية بمقر هذه الوزارة بلغ عددها 15 اجتماعا، تر خلالها دراسة حصيلة وسير عملية إحالة الشهادات الجماعية بأسماء الموظفين المراد عليهم على الخزينة الرئيسية المكلفة بالمركز الوطني للمعالجات، والبت في النزاعات المترتبة عن اعتماد الإجراءات التي يتضمنها منشور الوزير الأول عدد 8/2005 بتاريخ 11 ماي 2005. وقد مكنت هذه العملية من مقارنة الأعداد الحقيقية



للموظفين مع اللوائح المعتمدة لدى الخازن الرئيسي، وكذا تجميع قاعدة معطيات موظفي مختلف القطاعات الوزارية؛

- الإجابة على الأسئلة الكتابية والشفوية الصادرة عن البرلمان والمتعلقة بمحاربة ظاهرة الموظفين الأشباح وعمليات إعادة الانتشار.

:

لقد تمت المراقبة والتأشير على:

- 111 ظهيرا شرفيا بترقية وتعيين وإنهاء مهام الأشخاص المعيّنين بظهير شريف؛
- 21 مرسوما بتعيين وتسوية وضعية بعض المسؤولين بالإدارات المركزية؛
- 66 قرارا بتعيين وإنهاء مهام بعض المكلفين بالدراسات؛
- دراسة 5 قضايا تتعلق بتسوية الوضعية الإدارية لبعض الموظفين السامين.

:

فإصدار القانونين التاليين:

- القانون رقم 20.08 يغير ويتم بموجبه القانون رقم 011.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث لنظام المعاشات المدنية .
- القانون رقم 21.08 يغير ويتم بموجبه القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث لنظام المعاشات العسكرية .

3 - إعداد وتفعيل الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات :

استكمالا لعملية إنجاء الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات بالإدارات العمومية، عملت الوزارة ومن خلال لجنة الإشراف المشتركة بين الوزارات التي ترأسها، على تتبع إنجاء هذه العملية على مستوى مختلف



الوزارات. وفي هذا الإطار، فقد انتهت أغلب الوزارات من إعداد دلائلها المرجعية للوظائف والكفاءات أو في طور الانتهاء منها، بحيث ستنتهي جميع الوزارات والإدارات العمومية من هذه العملية خلال سنة 2009 .

و فيما يتعلق بوضع منظومة التدير التوقعي للوظائف والكفاءات موضع التطبيق، فقد عملت وزارة تحديث القطاعات العامة على انجانر مشروع الدليل المهجي لوضع منظومة التدير التوقعي للوظائف والكفاءات موضع التطبيق بمساهمة مباشرة لأعضاء لجنة الإشراف المشتركة بين الوزارات المكلفة بتتبع انجانر الدلائل المرجعية ومساهمة خبراء من البنك الدولي .

وقد حظي مشروع الدليل، الذي تم تعميمه على مختلف الإدارات، بمصادقة خبرة دولية على مضمونه لاستجابته للمعاير المعتمدة في هذا المجال على المستوى الدولي .

والجدير بالذكر أن الوزارة قامت بتنظيم دورة تكوينية لفائدة مسؤولي الموارد البشرية بمختلف القطاعات الحكومية من أجل تمكينهم من تقنيات تدير الموارد البشرية .

أما فيما يتعلق بتصنيف الوظائف في صنافه موحدة، وسعيا إلى ضمان تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية إنجانر الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات بمختلف الوزارات والإدارات العمومية، فقد سهرت لجنة الإشراف المكلفة بتصنيف الوظائف بمعية مصالح الوزارة على إعطاء الانطلاقة لعملية تصنيف الوظائف في صنافه موحدة والمصادقة على المرحلتين الأولى والثانية من الدراسة التي يقوم بها مكتب دراسات دولي متخصص وذلك خلال سنة 2008 .

وفي هذا السياق، فإن معايير التصنيف التي اقترحها المكتب المتخصص تراعتمادها من طرف اللجنة وتر الشروع في تطبيقها بالنسبة للوزارات التي انتهت من إعداد دليلها المرجعي للوظائف والكفاءات .



4 - التكوين المستمر :

تهدف إستراتيجية التكوين المستمر الذي تدر اعتمادها إلى إعطاء دفعة قوية للمجهودات المبذولة داخل الإدارة المغربية في مجال التكوين المستمر ووضع إطار منسجم لتدعيم التعاون وتبادل التجارب في هذا المجال ما بين مختلف القطاعات الحكومية بالإضافة إلى تحديد حاجيات الإدارة انطلاقاً من التطورات التي تعرفها .

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن القطاعات التي انتهت من وضع دلائلها المرجعية للوظائف والكفاءات تنكب حالياً على اتخاذ التدابير اللازمة لاعتماد التدبير التوعوي للوظائف والكفاءات على أساس أن تقوم في مرحلة لاحقة باعتماد هذه الآليات كأداة لتطوير تدبير الموارد البشرية ولإعداد مخططاتها القطاعية في مجال التكوين المستمر طبقاً لإستراتيجية التكوين .

ومن المنتظر أن تشكل هذه المخططات القطاعية بالنسبة للإدارة العمومية الأداة الأساسية لتحسين كفاءات وخبرات الموظفين قصد تمكينهم من مراوطة مختلف الوظائف المتضمنة في الدلائل المرجعية بالاعتماد على تكوينات متخصصة تضمن الجودة في التكوين .

وحرصاً على تحقيق الغايات المتوخاة من التدابير المتخذة في هذا المجال وتجسيدها على أرض الواقع، تروى عناية خاصة لعملية تمويل برامج التكوين المستمر واستمراريتها من خلال رصد الإعتمادات السنوية المخصصة لهذا الغرض في إطار قانون المالية، حيث تبين من خلال معطيات سنة 2008 أن النسب المخصصة للتكوين المستمر على مستوى أغلب القطاعات تصل إلى أقل من 1% وتتجاوزها في بعض الحالات الأخرى .

/ //

في إطار الاختصاصات الموكولة للوزارة بموجب المرسوم رقم 82-06-2 المؤرخ في 10 نونبر 2006، والمتمثلة في ضمان تتبع إعادة هيكلة الإدارات وفق أهداف التحديث واللاتمركز الإداري، ودراسة مقترحات تنظيم القطاعات الوزارية ومراقبة مطابقتها مع مرجعيات التنظيم واللاتمركز الإداري .



عرف نشاط اللجنة المكلفة بتنظيم الهياكل الإدارية واللاتمركز الإداري دينامية مكثفة في دراسة النصوص المتعلقة بتنظيم الإدارة المركزية للدولة ومصالحها اللامركزية.

ولقد تركزت الجهود في هذا المجال على القيام بإجراءات وتدبير تقييمية استهدفت بالأساس تنظيم وإعادة تنظيم بعض القطاعات الوزارية، وفي هذا الصدد تدارست اللجنة خلال سنة 2008 ما مجموعه 37 نصا تنظيميا، موزعة على الشكل التالي:

- 16 مرسوما،
- 21 مشروع قرار،
- 18 مقترح قرار،
- 5 استشارات تهم مشاريع تنظيمية في طومر الإنجاز.

وقد استغرقت مدة تدارس المشاريع المذكورة داخل اللجنة المكلفة بتنظيم الهياكل الإدارية واللاتمركز الإداري ما يناهز 360 ساعة من العمل. كما تم إعداد عناصر الإجابة على خمسة أسئلة برلمانية همت مجال تخصص القسم.

وفي مجال اللاتمركز الإداري، وتنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 02-05-1369 المؤرخ في 2 دجنبر 2005 بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري، تم إعداد مشروع مرسوم يقضي بتحديد معايير تقنية لإحداث المديرات العامة، كإجراء لاستكمال الإطار القانوني للتنظيم وملاءمته مع تطلعات التحديث والعقلنة.

وقد شارك قسم إعادة هيكلة الإدارات واللاتمركز في إعداد التصور الاستراتيجي للإدارة اللامركزية ضمن لجنة ثلاثية ضمت كل من وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية إلى جانب وزارة تحديث القطاعات العامة وذلك تنفيذا للتعليمات السامية الواردة في خطاب أكادير بتاريخ 12 دجنبر 2006، دعما لنظام اللامركزية، وتثبيت دعائم نظام الجهوية الواسعة واللاتمركز الإداري وبناء أقطاب جهوية متجانسة واعتماد التدبير



غير المتمركز للشأن المحلي، ووضع مخطط لذلك. ودعماً للقدرات البشرية والكفاءات التقنية في مجالات تدخل القسم فقد تمت برمجة عدة تكوينات تخص بالأساس تقنيات إعداد وتنفيذ التصاميم المديرية للتمركز الإداري كما تم إعداد دليل منهجي في هذا الشأن لتوحيد الرؤيا فيما بين القطاعات الوزارية.

:

/III

1 - دعم الإدارة الإلكترونية :

- (Référentiel Commun de la GRH)

في إطار إستراتيجية تحديث القطاعات العامة المعتمدة من طرف الحكومة، أعدت وزارة تحديث القطاعات العامة برنامج « e-RH » في الإدارة العمومية المغربية، الذي يهدف إلى التحكم في المعطيات المتعلقة بالموارد البشرية وذلك بوضع - في مرحلة أولى - مرجع مشترك لتدبير الموارد البشرية.

وسيتتم إنجازه المرجع المشترك لتدبير الموارد البشرية للدولة عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة 1: إنجازه دليل للمفاهيم ومعجم للمعطيات بقاعدة المعطيات؛
 - المرحلة 2: إنجازه دليل للمساطر وقواعد تديرها وبروتوكول للتواصل بين القطاعات المعنية؛
 - المرحلة 3: وضع نظام معلوماتي لتدبير هذا الدليل.
- وتتمثل أهداف المرجع المشترك فيما يلي :
- إدماج تقنيات التدبير المتعلقة بالموارد البشرية المتعلقة بتصنيف الوظائف والكفاءات في تدبير الموارد البشرية؛
 - ضمان جودة المعطيات المتعلقة بالموارد البشرية؛
 - توحيد نظم تدبير الموارد البشرية في الإدارة العمومية؛
 - التوفر على نظام خاص أو مشترك للمعلومات لمجموعة من القطاعات الوزارية؛
 - الاستجابة لمتطلبات المشرفين على تدبير الموارد البشرية من خلال وضع دليل لتدبير الموارد البشرية عبر الإنترنت.



وسيتم إنجاز المشروع عن طريق صفقة عمومية، حيث ستستغرق مدة الإنجاز 9 أشهر بتكلفة تقدر بـ **1 339 200** درهم تمول من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية. وقد قدم مكتب الدراسات المحاضر على الصفقة التقرير المتعلق بالمرحلة الأولى لأجل المصادقة عليه.

-

لقد وضعت ووزارة تحديث القطاعات العامة مرهن إشارة عموم المواطنين منذ ما يزيد على أربع سنوات، مركز الاتصال و المراسلات الإلكترونية (CAM)، يهدف إلى تيسير الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالمساطر الإدارية الأكثر تداولاً (أكثر من 560 مسطرة إدارية)، كما يقوم بتوجيه المرتفقين نحو المؤسسات العمومية المختصة، إضافة إلى المعلومات المباشرة التي يقدمها عبر الهاتف أو المراسلات الإلكترونية.

وتسعى ووزارة تحديث القطاعات العامة من خلال إحداثها لهذا المركز إلى تحسين التواصل بين الإدارة والمرفقين والإصغاء لمطالبهم وكذا الرفع من جودة الخدمات المقدمة لهم، اعتماداً على تكنولوجيا الإعلام والتواصل. ويتم استقبال مكالمات المواطنين من الاثنين إلى الجمعة، من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الثالثة بعد الزوال على الرقم الأخضر **080 200 3737**، وتحتسب المكالمات بالتسعيرة العادية (درهم لكل دقيقتين من أي هاتف ثابت). أما المكالمات الواردة من الخارج، فيتم استقبالها على الرقم **+212 5 37 237 430**.

كما تم تخصيص مركز بموقع الخدمات العمومية بالمغرب www.service-public.ma لاستقبال المراسلات الإلكترونية.

وفي هذا الصدد، تم الرد على **5206** مكالمات هاتفية وتمت الإجابة على **14857** رسالة إلكترونية.

وللتهوض بالمهام الموكولة لمركز الاتصال و المراسلات الإلكترونية، وسعياً منه إلى تحسين جودة الخدمات العمومية والارتقاء بها إلى أعلى المستويات، وذلك بتوفير إجابات غاية في الدقة مع السرعة في خدمة الأداء، فقد تم الإعلان عن دراسة يتوخى منها إعداد إستراتيجية شاملة لتطوير خدمات المركز مرفوعة بتصوير نهائي في شكل سيناريو متكامل، مع وضع خطة لكيفية تنفيذه.



هذه الدراسة التي تتكون من ثلاثة مراحل، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى المتعلقة بتشخيص وتحليل وضعية المركز على المستوى الداخلي والخارجي، سوف تشمل كل الجوانب التنظيمية والوظيفية للمركز إضافة إلى دراسة علاقته بباقي القطاعات العمومية الأخرى وكذا علاقته ببعض هيكل ووزارة تحديث القطاعات العامة. ولأجل قياس درجة الرضا عند مستعملي البريد الإلكتروني لموقع الخدمات العمومية بالمغرب، أنجز المركز استطلاعاً للرأي أسفر عن نتائج مرضية نوجزها في النقاط التالية:

- فيما يخص الجودة الكلية للأجوبة، فإن 57,46% من المستجوبين اعتبروا الأجوبة الصادرة عن المركز مرضية، مع العلم أن 27,61% من هذه المجموعة اعتبرت الأجوبة في مجملها جد مرضية؛
- فيما يخص جودة المعلومات المقدمة، فإن 60,45% من المستجوبين يعتبرون الأجوبة التي توصلوا بها تفيد بعناصر الجواب المطلوبة؛
- فيما يخص السرعة في الإجابة على الأسئلة، فإن 57,46% من الذين شملهم الاستطلاع كانت آراؤهم تتراوح بين درجات مختلفة [سرعة متوسطة - مستحسنة - حسنة] مع رجوح كفة السرعة المتوسطة بنسبة 36,57%؛
- أما فيما يخص معاودة الاتصال بالمركز، فإن 63,43% من المستطلعين قد عبروا عن نيتهم الاتصال بالمركز مرة أخرى للاستفادة من خدماته إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

- " 2008 :

نظمت وزارة تحديث القطاعات العامة المجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتيانر 2008" على هامش المنتدى السنوي للإدارة الإلكترونية المنعقد يوم 4 دجنبر 2008 بالرباط. وتهدف هذه المجائزة إلى تشجيع مختلف الوحدات الإدارية التي اعتمدت تقديم الخدمات العمومية الإلكترونية وكذا مكافأة المشاريع والمبادرات الرائدة في هذا المجال. وقد ترأس حفل توزيع الجوائز لهذه السنة السيد الوزير الأول.

* الأهداف:

- دعم البرامج الوطنية للإدارة الإلكترونية؛



- حث الإدارات على الاستفادة من تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتحسين جودة خدماتها؛
- خلق التنافس بين الإدارات في مجال تطوير الخدمات العمومية الإلكترونية؛
- تشجيع الإبداع والمبدعين داخل الإدارات العمومية؛
- تعميم مفهوم الإدارة الإلكترونية عن طريق التعرف بأحسن الممارسات الإدارية؛
- مكافأة مجهودات ومبادرات القطاعات العامة وتطوير ثقافة التقييم .

* الشركاء :

- الوزارة الأولى؛
- الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة؛
- وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛
- جمعية مهنيي تكنولوجيات الإعلام؛
- الجمعية المغربية للإنترنت .

* المشاركون :

- وزارة التشغيل والتكوين المهني
- مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية
- المركز الجهوي للاستثمار لمجهة الدار البيضاء الكبرى والتكوين
- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
- التعاون الوطني
- وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال بالملكة



- المندوبية السامية للتخطيط
- الوكالة المحضرية لأكادير
- المديرية العامة للأمن الوطني
- الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
- النظام الجماعي لمصح مرواتب التقاعد
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - المحمدية
- الوكالة المحضرية للناظور
- كلية العلوم والتقنيات - المحمدية
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية ومردغة
- جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

* المتوجون :

جائزة امتياز لسنة 2008 :

برنامج العمل الإلكتروني "e-Business"
النظام الجماعي لمصح مرواتب التقاعد

• جائزة التشجيع 2008 :

الخدمات الإلكترونية "CNOPS Services en ligne"

الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

• جائزة امتياز الخاصة ببلجنة التحكيم 2008 :

البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية

المديرية العامة للأمن الوطني - ووزارة الداخلية



www.service-public.ma

تندرج بوابة الإدارة "www.service-public.ma" الصادرة في 08 غشت 2005 في إطار البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية. ويشكل هذا المكون الإداري للبوابة الوطنية "www.maroc.ma"، المتوفر باللغتين العربية والفرنسية، آلية فعّالة للتعريف بالمساطر الإدارية ودعم الشفافية في علاقات الإدارة بالمتعاملين معها. وقد مكنت هذه البوابة من نشر أمر يد من 570 مسطرة الأكثر تداولاً من طرف عامة المواطنين ومهنيي القطاع الخاص.

يعتمد تنظيم نشر المعلومات ببوابة الإدارة على ثلاث مستويات:

▪ **مستوى الإخبار:** الموجه لكافة المواطنين ومهنيي القطاع الخاص، ويتضمن المعطيات التالية:

- حوالي 570 مسطرة إدارية (الوثائق المطلوبة والسند القانوني للمسطرة والآجال

والرسوم والمصلحة المختصة...) وكذا نماذج لبعض المطبوعات؛

- دليل المواقع الإلكترونية العمومية ومراكز الاتصال والعناوين المهمة؛

- دليل خاص بمسؤولي القطاعات العمومية؛

- بعض النصوص الأساسية كمدونة الشغل ومدونة الأسرة...؛

▪ **مستوى الإنصات:** تقوم الإدارة بالتواصل مع المرتفقين والاستماع لانشغالاتهم من خلال مركز

"أسئلة/أجوبة" والبريد الإلكتروني واستطلاعات الرأي.

▪ **مستوى المعاملات:** تقدم الإدارة حالياً، خدمات إلكترونية للمتعاملين معها، من شأنها تقرب الإدارة

من المرتفقين وتعزيز جودة الأداء. هذه الخدمات التي يمكن النفاذ إليها من خلال مركز "إجراءات على المخططهم كل

من قطاع العدل والضريبة والبريد ...

أما مشروع الإصدار الثاني للبوابة الذي تم تمويله من طرف صندوق المحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد امرت كتر

بالأساس على خلق نظام يمكن من تصفح المساطر الإدارية حسب مراحل حياة الفرد والمقاولة. ومن أجل الرفع من جودة

خدمات البوابة ستشروع الإدارة في إنجاز مشروع الإكسترانت (Extranet) الذي سيمكن القطاعات الوزارية من تحيين



المساطر الإدارية ودليل مسؤولي القطاعات العمومية ومن المرتقب أن تنتهي أشغال هذا المشروع في يناير 2010.

:

في إطار تفعيل المرصد الوطني لتقنيات المعلومات والتواصل الخاصة بالقطاعات العامة والذي يمكن من تتبع وتقييم استخدام تقنيات المعلومات والتواصل في جميع مراحلها ابتداء من جمع المعطيات إلى إصدار المؤشرات، قامت وزارة تحديث القطاعات العامة بإعطاء الانطلاقة في غشت 2008 لمشروع "دراسة حول خرائطية استعمال تقنيات المعلومات والتواصل بالقطاعات العامة".

الفئة المستهدفة من خلال هذه الخرائطية تشمل 259 قطاع عمومي، مقسمة كالتالي:

- **مجموعة 1 (57) :** مكونة من القطاعات الوزارية (الإدارات العامة والمديريات العامة والمديريات المركزية والامركزية) والمندوبيات السامية (المستوى المركزي واللامركزي).
- **مجموعة 2 (46) :** مكونة من المؤسسات العمومية الأكثر أهمية من حيث طبيعة المعطيات المطلوبة.
- **مجموعة 3 (156) :** مكونة من باقي المؤسسات العمومية.

ولقد قامت الوزارة بإنجاز المرحلة الأولى من هذه الخرائطية والتي هي عبارة عن بحث إحصائي يعتمد على استمارة تملأها من طرف القطاعات العامة المعنية ولقد سجل هذا البحث نسبة ملئ مرضية.

وتتمثل النتائج المتوخاة من هذا المشروع في النقاط التالية:

- التوفر على قاعدة للمعطيات المتعلقة باستعمال تقنيات المعلومات والتواصل بالقطاعات العامة؛
- إنجاز تقرير مفصل عن وضعية استعمال تقنيات المعلومات والتواصل بالقطاعات العامة وكذا تقديم مختلف النتائج المحصلة؛
- تسهيل الولوج إلى مختلف المؤشرات والمعطيات المحصل عليها من خلال نظام معلوماتي موضوع على الخط.



- 2008 - :

تحت الرئاسة الفعلية للسيد الوزير الأول، نظمت كل من وزارة تحديث القطاعات العامة ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاقتصادية والعامة والوكالة الوطنية لتقنين المواصفات، الدورة الرابعة للمنتدى السنوي للإدارة الإلكترونية يوم 4 دجنبر 2008 بالرباط، وذلك تحت شعار: «إدارة مندجة لخدمة المواطن».

ويعد هذا الملتقى فرصة لدراسة سبل تطوير الإدارة الإلكترونية ومرصد الإنجازات الوطنية في مجال وضع الخدمات على الخط، وكذلك تتبع الأوراش المفتوحة على مستوى البنيات الإدارية التي اعتمدت الخدمات العمومية الإلكترونية، كما يشكل أرضية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية ولتعزيز التنسيق واستثمار المبادرات الوطنية والدولية ولتدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا الميدان.

وقد عرفت هذه الدورة حضور مكثف سواء من حيث عدد الوزراء الذين حضروا حفل الافتتاح، أو من حيث عدد المشاركين الذين حضروا الجلسات الثلاث المبرجة خلال الدورة وكذلك من حيث عدد المحاضرين والذين أتوا من دول مختلفة كـ مصر، الهند، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا.

وعلى هامش هذا المنتدى، نظم معرض خصص للتبادل بين الإدارات ومكاتب الدراسات المرافقة للإدارة في مجال التحديث والتطوير، وقد وصل عدد العارضين إلى 23، منهم 18 من القطاع الخاص و5 من القطاع العام.

2 - تبسيط المساطر الإدارية :

يندرج تبسيط المساطر الإدارية ضمن أولويات برنامج عمل وزارة تحديث القطاعات العامة، بالنظر لكون هذا الورش يعتبر بوابة لتحديث الإدارة وتطوير أساليب عملها وانفتاحها على عموم المتعاملين معها. وتمثل الأهداف المتوخاة من هذا الورش في التخفيف من الإجراءات الإدارية على المرتفقين وتسهيل ولوجهم إلى الخدمات العمومية الأساسية.



من هذا المنطلق، فإن العمليات المنجزة تنفيذًا لهذا الورش مكنت، حتى الآن، من جرد عدد مهم من المساطر الإدارية، لأجل دراستها وتبسيطها وكذا التعريف بها، وهي عمليات تندرج في إطار من الاستمرارية بحكم طبيعتها.

وهكذا، فقد تواصلت عملية جرد المساطر الإدارية برسم سنة 2008، حيث تم جرد ما مجموعه 110 مسطرة؛ وتميزت هذه العملية بانخراط كامل من طرف كل القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ انطلاق هذه العملية حتى الآن، تم جرد 773 مسطرة أدرج منها ما يزيد عن 500 بموقع الخدمات العمومية www.service-public.ma، وذلك بهدف التعريف بها لدى عموم المتعاملين مع الإدارة.

وبالموازاة مع ذلك، فقد شرع في جرد المطبوعات والنماذج الإدارية ذات العلاقة بالمساطر الإدارية التي سبق إدراجها بموقع الخدمات العمومية. وقد مكنت هذه العملية من جرد ما مجموعه 124 نموذجًا ومطبوعًا إداريًا. وعلى مستوى تبسيط المساطر الإدارية، فقد تمت دراسة وتبسيط مجموعة من المساطر ذات العلاقة ببعض الخدمات المقدمة للمواطنين، منها عينة مهمة (حوالي 25 مسطرة) تهم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية على إثر الشروع في العمل بها. و سينصب الاهتمام مستقبلاً على دراسة وتبسيط المساطر الإدارية الأفقية، أي المساطر الإدارية التي يتدخل فيها أكثر من قطاع، لا سيما على مستوى بعض القطاعات ذات الامتداد الترابي.

ويهدف إعطاء دينامية جديدة لهذا الورش على المستوى القطاعي، فقد تم العمل على تحيين اللجان القطاعية للتبسيط، كما تم تنظيم يوم 03 يونه 2008، لقاء تواصلية خصص لتقييم مراحل إنجاز هذا الورش وذلك بمشاركة ممثلي جميع القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية، حيث شكل فرصة للتأسيس بأهمية التبسيط وتبادل الأفكار فيما يخص البدائل الممكنة لتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تعترض تنفيذه ومقاربة العمل فيما يخص المرحلة المقبلة.

3 - دعم الأخلاقيات بالمرق العام :

- التجاوب مع مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،



- تحسين ترتيب المغرب في مؤشر ملامسة الرشوة،
- تعزيز قواعد الشفافية والنزاهة في تدير الشأن العام،
- وضع إطار مؤسساتي للرصد والتتبع،
- ضمان انخراط فعاليات المجتمع في محاربة الرشوة.

— :

- نشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالجرادة الرسمية عدد 5596 بتاريخ 17 يناير 2008،
- تنصيب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة من طرف السيد الوزير الأول بتاريخ 2 دجنبر 2008 . وهي الهيئة التي تتميز بتركيبها التي تتكون من عضوية متوازنة بين ممثلي الإدارة والهيئات المجتمعية والنقابية والجامعيين، للتفكير بشكل جماعي في الحلول الناجعة لمواجهة آفة الفساد والرشوة،
- نشر الظواهر والقوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بالتصريح بالملكيات، بالجرادة الرسمية عدد 5679 بتاريخ 3 نونبر 2008 . وهي المشاريع التي تروم تجاوز مظاهر القصور التي تطل التشريع الجاري به العمل في هذا المجال، وذلك على مستوى الأشخاص المنزمنين بالتصريح، وآليات المراقبة والتتبع، وتحديد عناصر الثروة الخاضعة للتصريح، ومرصد العقوبات والغرامات المناسبة.

4- استطلاع رأي المتعاملين مع الإدارة عن جودة الخدمات المقدمة لهم :

يكتسي إشراك المترفق والأخذ بعين الاعتبار لوجهة نظره إنراء مشاريع الإصلاح والتحديث الإداري أهمية خاصة لاسيما وأن مسعى تحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها يعد من المحاور الرئيسية التي تنهض عليها إستراتيجية التحديث الإداري. فالقيام بحوث ميدانية وانجائر استقصاء للأراء يمكن من معرفة درجة رضا المترفقين على الخدمات المقدمة إليهم كما يمكن من القدرة على تقديم الحلول المناسبة للمشاكل التي يواجهونها.



إن من شأن استقصاء آراء المرتفقين أن يمكن الإدارة العمومية من التحكم الجيد في مهامها الأساسية ويؤهلها لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على تطويرها .

وفي هذا الإطار، تقوم الوزارة بمساعدة مكتب الدراسات Sis-consultant بإنجاز دراسة حول استقصاء آراء المتعاملين مع الإدارة حول مدى رضاهم عن الخدمات العمومية المقدمة لهم من طرف الإدارة العمومية وبعض المؤسسات العمومية والجماعات المحلية .

- :

- تحديد الحاجيات الحقيقية للمتعاملين مع الإدارة وانتظاراتهم،
- إعداد صيغ جديدة لتقديم الخدمات للمتعاملين مع الإدارة،
- وضع آلية لتقييم جودة الخدمات العمومية،
- إرساء مقاربة الجودة بالإدارة العمومية،
- المساهمة في تعزيز الشفافية في علاقة الإدارة بالمتعاملين معها .

- :

- إعداد التقرير المنهجي لإنجاز الدراسة،
- إعداد تقرير حول الوضعية الراهنة لتقديم الخدمات العمومية وذلك من خلال إنجاز استقصاءات رأي المتعاملين مع الإدارة (مواطنين، بعض المؤسسات العمومية والجماعات المحلية) بأربع جهات من المملكة،
- إعداد تقرير حول الإجراءات المقترحة لتحسين جودة الخدمات العمومية ووضع إطار مرجعي حول مقاربة الجودة بالإدارة العمومية .



- :

إنجاز التقرير المنهجي في صيغته الأولى والتي تم عرضها، من طرف مكتب الدراسات Sis- consultant، على لجنة الإشراف على الدراسة المذكورة أعلاه بتاريخ 4 مارس 2009.



آليات الدعم والمواكبة

1 - شبكة مديري الموارد البشرية :

واصلت الوزارة تطبيق المنهجية التي اعتمدها والرامية إلى ترسيخ المقاربة التشاركية وآليات التواصل والمحاور بين المسؤولين بالإدارات العمومية واستثمار التجارب الناجحة والخبرات المتوفرة في عملية التحديث، من خلال عقد الاجتماعات الدورية لشبكة مديري الموارد البشرية التي تعتبر إحدى القنوات الأساسية لتنسيق الجهود وتقديم المشورة والاقتراحات العملية الهادفة إلى دعم وتفعيل القرارات الحكومية.

وفي هذا الإطار، انكب المسؤولون على تدير الموارد البشرية خلال اجتماعاتهم برسم سنة 2008

على دراسة عدد من الجوانب المتعلقة بتأمين تدير الموارد البشرية من بينها:

- تقييم تطبيق النظامين الجديدين للتنقيط والتقييم والترقية في الدرجة،
- وضع منظومة جديدة للأجور؛
- إعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات،
- تصنيف الوظائف في صنف موحدة،
- النظام الجديد للتكوين المستمر،
- تبسيط المساطر المتعلقة بتدير الموارد البشرية .



2 - مساهمة صندوق تحديث الإدارة :

أحدث صندوق تحديث الإدارة العمومية بموجب المادة 36 من القانون المالي لسنة 2005، ويهدف بالأساس إلى :

- تشجيع مشاريع التحديث بالقطاعات الوزارية،
- تطوير جودة الخدمات بالإدارات العمومية،
- مصاحبة المبادرات الإبداعية لتحديث الإدارة،
- استثمار التجارب الناجحة وتعميمها .

وبرسم سنة 2008 تمت دراسة 24 مشروعاً عرضت على الصندوق من طرف مختلف الوزارات تم

مجالات تطوير الإدارة الإلكترونية وتدير الموارد البشرية وإعادة تنظيم الهياكل وتبسيط المساطر الإدارية . وقد تم

انتقاء 10 مشاريع منها قصد الاستفادة من التمويل .

وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع حوالي 19.797.760,00 درهم، وتقدر مساهمة الصندوق في تمويلها بحوالي

9.873.880,00 درهم .

وقد تم انتقاء هذه المشاريع، المبينة في الجدول أسفله، استناداً على المعايير المحددة في المرسوم رقم

2.05.1484 الصادر في 22 دجنبر 2005 بشأن تأليف وكيفية تسيير اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة

المشاريع المقترحة من طرف مختلف الوزارات .



لائحة المشاريع التي تراثقاؤها قصد الاستفادة من تمويل صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2008

عدد المشاريع	القطاع	المشروع	التكلفة الإجمالية المرتقبة بالدرهم	التمويل المطلوب بالدرهم
1	الأوقاف والشؤون الإسلامية	وصف مفصل للإجراءات والمساطر الإدارية	1.700.000 ,00	850.000,00
2	كتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي	المعالجة المعلوماتية لنظام الأقسام التحضيرية لولوج المدارس العليا	467 760,00	233 880 ,00
3	الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة-	المعالجة المعلوماتية لمناهج تفتيش المصالح البيطرية الخارجية	3 000 000, 00	500 000, 00*
4	الاقتصاد والمالية	وضع نظام للتكوين عن بعد خاص بتحديث تدبير الموارد البشرية	1 800 000,00	900 000,00
5	الجلالية المغربية المقيمة بالخارج	وضع نظام مندمج لتدبير الشكايات	430 000,00	215 000,00
6	الشؤون الاقتصادية والعامة	وضع نظام معلوماتي للأئمة	1 400 000, 00	700 000,00
7	كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة	وضع نظام وطني للمعلومات خاص بالماء	2 500 000, 00	1.225 000,00
8	الثقافة	إعداد تصميم مديري للمعلومات	500 000, 00	250 000,00
9	الشؤون الخارجية والتعاون	تحديث نظام تدبير الموارد البشرية	4.000.000 ,00	2.000.000,00
10		وضع نظام مندمج للمعلومات المرتبطة بالميزانية والمالية	2.000.000,00	2.000.000,00
المجموع			9. 873. 880,00	19. 797.760, 00

* 500.000,00 درهم برسم سنة 2008

500.000,00 درهم برسم سنة 2009

500.000,00 درهم برسم سنة 2001



3 - التعاون الدولي :

- :

تمت بلومرة عدة مشاريع على النحو التالي:

- فرنسا: تنفيذ برنامج التعاون الثنائي في مجال الإدارة العمومية برسم سنة 2008 والذي يهدف إلى تدريب أطر مغربية في المدرسة الوطنية للإدارة بباريس وتبادل الخبرات والاستشارات في مجالات متعلقة بتحديث الإدارة العمومية تنفيذاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين سنة 2007،
- المشاركة في مؤتمر الشبكة الأوروبية للإدارة العمومية المنعقد بباريس يوم 19 دجنبر 2008.
- فنلندا: القيام باتصالات مع وزارة العدل الفنلندية للاطلاع على تجربة دعم الأخلاقيات بالإدارة ومحاربة الرشوة والبحث على تمويل لمشاريع الوزارة في إطار مشاريع التوأمة الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي.
- جمهورية التشيك: عقد جلسة عمل وعرض لأوراش الوزارة لفائدة مجموعة برلمانية تشيكية بتاريخ 1 أبريل 2008،
- مصر: تنفيذ برنامج العمل برسم سنة 2008 تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين سنة 2006.



ويرتكز برنامج العمل على الاستئناس بالتجربة المصرية في مجال تعريب الإدارة الإلكترونية وتبادل الخبرات في مجال تحديث التشريعات العربية في مجال الوظيفة العمومية والتعريف بقانون الوظيفة العمومية المصري الجديد .

- تونس : تنظيم تدريب لفائدة طلبة المدرسة الوطنية للإدارة التونسية بمصالح الوزارة .
- السعودية : في إطار برنامج التعاون الثنائي الموقع بين وزارة تحديث القطاعات العامة ومعهد الإدارة العامة بالرياض ، استفاد أربعون (40) إطارا من مختلف القطاعات الوزارة من التداريب التي ينظمها المعهد في مجال التدبير العمومي وتنمية الموارد البشرية .
- سانغافورة : القيام بتداريب بمعهد الإدارة العامة بسنغافورة حول موضوع: "الحكامة والإدارة العمومية" ،
- كوريا : بتعاون مع الوكالة الدولية للتعاون الدولي بكوريا ، تم تنظيم تدريب جماعي لـ 17 إطارا من الإدارة المغربية حول الإدارة الإلكترونية ،
- الصين : القيام بتداريب بمعهد الإدارة العامة بكين حول موضوع: "الإدارة العمومية" ،
- باكستان : زيارة وفد باكستاني والاطلاع على تجربة المغرب في مجال الحكامة ما بين 18 و 24 دجنبر 2008 .

:

أما بخصوص التعاون المتعدد الأطراف، فقد عملت الوزارة في إطار العلاقات التي تربطها بعدة منظمات دولية وجهوية مختصة على تفعيل عدة مشاريع نذكر منها:



- **التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية،** حيث انتخب المغرب للمرة الثانية عضوا في مجلسها التنفيذي لمدة سنتين 2008-2010 ، كما نظمت أنشطة تدريبية في مجال تحديث الإدارة العمومية لفائدة أطر الإدارة العربية، بمقر المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، هذا فضلا عن عقد المنظمة اجتماعات المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثمانين (88) بمقر المدرسة الوطنية للإدارة حيث حضره السادة وزمراء الوظيفة العمومية العرب الأعضاء في المجلس،
- **التعاون مع منظمة الأمم المتحدة** حيث تر تحليد اليوم الأممي للوظيفة العمومية بتقديم المنجزات التي قامت بها الوزارة في مجال تحديث الإدارة العمومية ،
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :** تفعيل مبادرة الحكامة الرشيدة في منطقة الدول العربية وشمال إفريقيا بتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تم عقد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل حول النزاهة بالوظيفة العمومية وذلك بمقر المدرسة الوطنية للإدارة بالرباط،
 - المشاركة في اجتماع المجموعة القيادية على المستوى التقني، بباريس يوم 4 يونيو 2008،
 - المشاركة في اليوم الدراسي حول: " مقارنة المقاربات حول تحديث الوظيفة العمومية بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" 14- 15 فبراير 2008 بمصر،
 - المشاركة في مجموعة العمل حول: " الإدارة الإلكترونية وتبسيط المساطر" ، 28 ماي 2008 بتونس .

- **التعاون مع المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)** كمنظمة دولية إفريقية يرأس مجلسها الإداري، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، تعنى بالدراسات والاستشارات العلمية المتعلقة بالتنمية الإدارية في الدول الإفريقية،



- هذا، وقد تم عقد المجلس الإداري للكافراد في دورته السادسة والأربعين (46) حضرت فيه الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس وممثلون عن المنظمات الدولية والجهوية المختصة،
- استقبال الوفود الأفرقة المشاركين في الندوة المنظمة بالكافراد حول موضوع الإدارة الالكترونية، وإلقاء يوم 17 يناير 2008 عرض حول مشاريع الوزارة في هذا المجال،
 - استقبال يوم 12 ماي 2008 وفد يتكون من 4 مسؤولين من الرئاسة الطانزانية وإلقاء عرض حول مشاريع الوزارة في مجال تحديث الإدارة.

